

مدونة أخلاقية عالمية للمشرعين: ما يفرضه القانون على المحامين يجب أن يُلهم واضعي القوانين

بقلم أندي ج. سيموتوك



CEED

JUN 15, 2026



لا ينبغي أن تتوقف الأخلاق عند باب قاعة المحكمة - يجب أن يخضع أولئك الذين يضعون القانون لأعلى معايير النزاهة والمساءلة والثقة العامة.

في مختلف الأنظمة القانونية - سواء في كندا أو الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي - يلتزم المحامون بمدونات أخلاقية راسخة. تُطالب هذه القواعد بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية والولاء للموكلين والشفافية أمام المحاكم، وواجب دعم سيادة القانون نفسه.

ومع ذلك، لا يزال هناك تفاوتٌ صارخ: فالمحامون الذين يمارسون القانون يخضعون لرقابة صارمة، بينما غالبًا ما يكون واضعو القوانين غير خاضعين لها.

يتمتع المشرعون بسلطة أكبر بكثير، فهم من يُشكلون القواعد التي تحكم المجتمعات بأكملها. ومع ذلك، في العديد من الديمقراطيات، تبقى التزاماتهم الأخلاقية غامضة أو غير مُطبقة بشكل كافٍ أو خاضعة للتلاعب السياسي.

إذا كنا نتوقع من المحامين أن يتصرفوا كمسؤولين في المحكمة وحماة للعدالة، فينبغي أن نتوقع على الأقل نفس القدر - إن لم يكن أكثر - من المشرعين.

فيما يلي مقترحٌ لـ**مدونة أخلاقيات عامة للمشرعين**، تستند إلى مبادئ الأخلاقيات القانونية القائمة وتُكَيَّف مع واقع الحكم الديمقراطي.

1. واجب سيادة القانون

يُطلب من المحامين الالتزام بسيادة القانون، حتى وإن تعارض ذلك مع مصالح موكلهم.

ينبغي أن يخضع المشرعون لمعيار أعلى: فلا يجوز لهم سُلُّ أو دعم أو التسامح مع القوانين التي تقوّض النظام الدستوري أو استقلال القضاء أو الحقوق الأساسية.

ينعكس هذا المبدأ بالفعل في العديد من الأقسام الدستورية للمناصب وفي المعايير الدولية (مثل معايير لجنة البندقية). إلا أنه يُعامل في كثير من الأحيان على أنه رمزي لا ملزم.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين رفض دعم أي إجراءات تنتهك عن علم المعايير الدستورية أو تقوّض المؤسسات الديمقراطية.

2. واجب النزاهة والأمانة

لا يجوز للمحامين تضليل المحاكم أو ممارسة أي شكل من أشكال الخداع.

ومع ذلك، يُدلي المشرعون بشكل روتيني بتصريحات علنية كاذبة عن علم دون أي عواقب.

تحظر القواعد البرلمانية الحالية في بعض الولايات القضائية "تضليل المجلس"، لكن تطبيقها نادر وغالبًا ما يكون متحيزًا حزبيًا.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين عدم تحريف الحقائق عمدًا في المناقشات التشريعية أو التصريحات العامة أو المراسلات الرسمية. وينبغي أن يُفرض على التضليل المتعمد عقوبات رادعة.

3. واجب الكفاءة

يجب على المحامين تقديم تمثيل كفؤ، أي أن يكونوا على دراية بالقانون والحقائق ذات الصلة بعملهم.

في المقابل، غالبًا ما يصوّت المشرعون على تشريعات معقدة لم يقرأوها أو يفهموها.

مع أن الأنظمة السياسية لا تشترط أن يكون المشرعون محامين، إلا أنها تشترط عليهم ممارسة الحكم المستنير.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين بذل جهود معقولة لفهم مضمون القوانين التي يؤيدونها أو يعارضونها، وآثارها، وعواقبها. ولا يُعدّ التحزب الأعمى عترةً للجهل.

4. واجب الولاء للمصلحة العامة

يُدين المحامون بالولاء لموكليهم. أما المشرعون، نظرياً، فيُدينون بالولاء للجمهور.

إلا أن الانضباط الحزبي، وتأثير الجهات المانحة، والطموح الشخصي غالباً ما تُشوّه هذا الواجب.

توجد أنظمة لتضارب المصالح في العديد من الأنظمة القضائية، لكنها غالباً ما تكون محدودة النطاق وذات ردود فعل.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين وضع المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية أو المالية أو الحزبية. ويشمل ذلك تجنب تضارب المصالح الفعلي وتجنب أي مظهر من مظاهر التجاوز.

5. واجب الاستقلالية

تؤكد أخلاقيات مهنة المحاماة على الاستقلالية التامة عن أي تأثير غير مشروع، سواء من العملاء أو الحكومات أو جهات خارجية.

يواجه المشرعون ضغوطاً مستمرة من جماعات الضغط والمانحين وقيادات الأحزاب.

مع أن ممارسة الضغط جزء مشروع من الأنظمة الديمقراطية، إلا أن التأثير الخفي غير مشروع.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين التصرف باستقلالية تامة عن أي ضغوط خارجية غير مشروعة، والإفصاح عن أي تأثيرات مادية على قراراتهم، بما في ذلك علاقاتهم مع جماعات الضغط وعلاقاتهم المالية.

6. واجب الشفافية

يجب على المحامين الاحتفاظ بسجلات دقيقة، وفي كثير من الحالات، الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة للعملاء والمحاكم.

يعمل المشرعون في المجال العام، وينبغي إلزامهم بمعايير أعلى للشفافية.

تُلزم العديد من الأنظمة القانونية بالإفصاح عن المعلومات المالية، إلا أن هذه الإفصاحات غالباً ما تكون غير مكتملة أو يصعب تفسيرها.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين تقديم إفصاح واضح وسهل الوصول إليه وفي الوقت المناسب عن المصالح المالية والهدايا وأنشطة الضغط السياسي وتضارب المصالح المحتمل.

7. واجب المساءلة

يخضع المحامون لإجراءات تأديبية من قبل الهيئات المهنية، حيث يمكن معاقبتهم أو إيقافهم عن مزاولة المهنة أو شطب أسمائهم من سجل المحامين.

أما المشرعون، فغالبًا ما تكون مساءلتهم مقتصرة على صناديق الاقتراع، وهي أداة غير دقيقة وغير كافية لمعالجة المخالفات الأخلاقية. توجد لجان أخلاقية ولجان برلمانية، لكنها غالبًا ما تفتقر إلى الاستقلالية أو سلطة الإنفاذ.

****المعيار المقترح:**** يجب أن يخضع المشرعون لهيئات رقابية مستقلة وغير حزبية تتمتع بسلطة حقيقية للتحقيق في المخالفات الأخلاقية ومعاقبة مرتكبيها.

8. واجب الاحترام والكرامة

تطالب المحاكم باللباقة والكرامة. ويواجه المحامون الذين يرتكبون سلوكًا مسيئًا أو مُخلاً بالنظام عواقب وخيمة.

في المقابل، شهدت الهيئات التشريعية تراجعًا مستمرًا في مستوى اللباقة، غالبًا ما يُكافأ باهتمام إعلامي ومكاسب سياسية. مع أن النقاش الجاد ضروري، إلا أن انحدار مستوى الخطاب يُقوّض ثقة الجمهور.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين الانخراط في نقاش محترم قائم على الحقائق، والامتناع عن الهجمات الشخصية، وخطاب الكراهية، أو أي سلوك يُسيء إلى كرامة المؤسسة.

9. واجب تجنب إساءة استخدام السلطة

يُحظر على المحامين استخدام الإجراءات القانونية لأغراض غير مشروعة.

مع ذلك، يجوز للمشرعين استغلال الأدوات الإجرائية، أو صلاحيات الطوارئ، أو الثغرات التشريعية لتحقيق مكاسب حزبية.

ومن الأمثلة على ذلك التلاعب بالدوائر الانتخابية، وإساءة استخدام تشريعات الطوارئ، أو استهداف الخصوم السياسيين من خلال سن القوانين.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين عدم استخدام سلطتهم لترسيخ سلطتهم، أو قمع المعارضة، أو التلاعب بالعمليات الديمقراطية لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية.

10. واجب حماية الحقوق والأقليات

تُقر أخلاقيات مهنة المحاماة بواجبات أوسع نطاقاً تجاه العدالة، تشمل الإنصاف واحترام الحقوق.

للمشرعين دور مباشر في تشكيل المشهد الحقوقي. ومع ذلك، يُظهر التاريخ أن الأغلبية قادرة على انتهاك حماية الأقليات، بل وتفعل ذلك بالفعل.

تفرض أطر حقوق الإنسان الدولية التزامات على الدول، لكن نادراً ما يُحاسب المشرعون شخصياً.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين ضمان احترام القوانين للحقوق الأساسية وعدم التمييز غير العادل ضد الأفراد أو الجماعات.

11. واجب الإدارة الرشيدة

المحامون حماة مصالح موكلتهم، والمشرعون حماة المؤسسات العامة.

يشمل ذلك المسؤولية المالية، والتخطيط طويل الأجل، والحفاظ على المعايير الديمقراطية.

غالباً ما تؤدي المكاسب السياسية قصيرة الأجل إلى أضرار مؤسسية طويلة الأجل.

****المعيار المقترح:**** يجب على المشرعين العمل بحماسة للموارد والمؤسسات العامة، مع إعطاء الأولوية لرفاهية المجتمع على المدى البعيد على المصالح السياسية الآنية.

12. واجب الوعي الأخلاقي المستمر

يُطلب من المهنيين القانونيين الانخراط في التعليم المستمر والتأمل في المعايير الأخلاقية.

نادراً ما يتلقى المشرعون تدريباً منظماً في مجال الأخلاقيات بعد توليهم مناصبهم.

****المعيار المقترح:**** ينبغي على المشرعين الخضوع لتدريب دوري في مجال الأخلاقيات، وتأكيد التزامهم بهذه المبادئ طوال فترة ولايتهم.

سد الفجوة بين القانون وسن القوانين

من الصعب تجاهل المفارقة: فالمحامون الذين يترافعون في المحاكم يخضعون لمعايير أخلاقية أشد صرامة من أولئك الذين يسئون القوانين التي تفسرها هذه المحاكم.

هذه الفجوة ليست مجرد فجوة نظرية، بل لها عواقب وخيمة، منها تآكل ثقة الجمهور، والاستقطاب، والفساد، وفي نهاية المطاف، تراجع الديمقراطية.

العديد من المبادئ المذكورة أعلاه موجودة بالفعل بشكل متفرق في مختلف الأنظمة القضائية: قوانين تضارب المصالح، ومتطلبات الإفصاح، والقواعد البرلمانية، والأقسام الدستورية.

لكنها تفتقر إلى التماسك والاتساق، والأهم من ذلك، قابلية التنفيذ.

لن يقضي قانون موحد على سوء السلوك، ولكنه سيضع معياراً واضحاً يتجاوز الأنظمة السياسية والاختلافات الثقافية، ويرتكز على القيم الأساسية نفسها التي توجه مهنة المحاماة. وهو ضروري في الديمقراطيات الغربية كما هو في روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا.

إذا كان يُتوقع من المحامين خدمة العدالة، فيجب أن يُتوقع من المشرعين تجسيدها.

ينبغي أن يكون المعيار بسيطاً: يجب أن يكون واضحاً والقوانين على الأقل بنفس مستوى الأخلاق الذي يتمتع به ممارسوها.

وأي شيء أقل من ذلك يُعدّ خطراً لا يمكن لأي مجتمع ديمقراطي تحمّله.

أندي ج. سيموتبيوك كاتب في مجلة فوربس، وقد قرأ مقالاته أكثر من مليون شخص خلال السنوات العشر الماضية. عمل سابقاً مراسلاً للأمم المتحدة في نيويورك، وكان مرتبطاً بوكالة ساوثام نيوز في كندا وغيرها من وسائل الإعلام. لمدة ثلاث سنوات، شغل منصباً في لجنة المحكمة التابعة للجنة حقوق الإنسان الكندية. كما شغل منصب رئيس مؤسسة كندا-أوكرانيا، وهو حالياً مستشار أول في مركز الديمقراطية في أوروبا الشرقية في تورنتو. مارس المحاماة في لوس أنجلوس لمدة عشر سنوات، وعمل في نيويورك لمدة خمس سنوات قبل عودته إلى تورنتو، حيث يمارس الآن قانون الهجرة الأمريكي والكندي في مكتب بيس للمحاماة.